المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٦ اغسطس ١٩٩٥

منطقة حوض النيل.. والامن القومى المصرى

تلعب منطقة حوض النيل دورا اساسيا فى ترتيبات الأمن القومى المصرى لكون نهر النيل هو المصدر الوحيد لإمدادنا بالمياه من ناحية وثبات حصة مصر المائية التى تقدر بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا مع ظروف الزيادة السكانية المطردة التى تبلغ ١.٢ مليون نسمة سنويا من ناحية اخرى.

ويعتبر النيل الازرق الذى يمتد من الحبشة حتى يلتقى مع النيل عند الخرطوم، ونهر السوباط من اهم الروافد التى تمد مصر باكثر من ٨٥٪ من حصتها السنوية، وتاتى باقى الحصة من روافد النيل الابيض وغيرها من الروافد والبحيرات المترامية على شواطئه فى اكثر من دولة، مثل تنزانيا وكينيا واوغندا وزائير ورواندا وبوروندى، الامر الذى يضع اثيوبيا على قمة السياسة الخارجية والتعاون المشترك خاصة بعد ارتفاع بعض اصوات الدول الافريقية التى تنادى بالتحلل من إتفاقية ١٩٠٢ الموقعة بين الحكومة البريطانية والاثيوبية، والتى تنص فى مادتها الثالثة على إلتزام اثيوبيا بعدم إقامة اى مشروعات أو سدود على النيل أو بحيرة تانا او نهر السوباط دون موافقة باقى دول حوض النيل.

كما تعتبر السودان هى الدولة الوحيدة من دول حوض النيل التى تستطيع أن توقع إتفاقيات ثنائية مع مصر دون الإخلال بحقوق الدول الأخرى، إذ تنتهى عندها جميع الإشكاليات الخاصة بتوزيع المياه بمجرد مرورها من حدود الدول المتحكمة فى المنبع، مثل اثيوبيا وأوغندا وكينيا وهذا مما دعا مصر والسودان الى دراسة عدة مشروعات على روافد النيل تشمل «قناة جونجلى» وهو شق قناة بطول ٣٦٠ كيلو مترا على الحافة الشرقية لمستنقعات جنوب السودان لتصب فى النيل الابيض، ومشروع قناة صرف فى الجنوب الغربى توفر حوالى ٤ مليارات متر مكعب من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان، والتى توقفت نتيجة لحرب الجنوب وهذا يوضح ان مصالح حوض النيل يتنازعها طرفان، الاول تمثله مصر والسودان والآخر تمثله باقى دول حوض النيل، وعلى راسها اثيوبيا مما يدعونا الى تحليل الأبعاد الأمنية والسياسية والإقتصادية والقانونية لأزمة المياه بين دول حوض النيل حتى يمكن الخروج بالتوصيات التى تضمن عدالة توزيع المياه بين دوله وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

فبالنسبة للأبعاد الأمنية والسياسية فلن تسمح مصر لأحد من دول حوض النيل بإقامة اى مشروعات أو سدود على المجرى المائى يكون من شانها خفض حصة مصر المائية ونفس الشىء لباقى دول حوض النيل.

اما بالنسبة للأبعاد الاقتصادية فتعانى جميع دول حوض النيل ومنطقة القرن الافريقى من الكثافة السكانية وانخفاض المستوى المعيشى، وإنتشار الفقر والمجاعات التى تقضى على ملايين البشر سنويا، وكذا الحاجة الى كميات إضافية لإستزراع المساحات الكبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة.. وتقوم كينيا «حاليا» بتنفيذ مشروعات لزراعة ٣٧٥ الف فدان حول بحيرة فيكتوريا وحوالى نصف مليون فدان فى أحواض الأنهار والروافد فى البحيرة.. كما بدأت تنزانيا فى تنفيذ مشروع لزراعة هضبة فمبرى والتى تبلغ مساحتها اكثر من مليون فدان، وفى نفس الوقت تقوم ببناء سد على نهر كاجيرا لتوليد الكهرباء والتوسع الزراعى المستديم.. كما تقوم مصر بزراعة ٢٦٠ الف فدان فى سيناء.. وليست هناك اية إشكاليات او خلافات بين مصر وهذه الدول مادامت هذه المشروعات متفقا عليها ولا تؤثر على الحصة المائية المقررة لمصر.

أما بالنسبة للأبعاد القانونية فتقوم مصر والسودان بالحصول على حصصهما المقررة فى معاهدة ١٩٠٢. ١٩٢٩ التى تلزم بعدم إقامة اى مشروعات أو سدود على مجرى نهر النيل أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، وهذا ما أكدته معاهدة ١٩٥٩ وميثاق الوحدة الإفريقية الذى وقع فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣.

يتضح من السرد وتحليل الأبعاد الأمنية والسياسية والإقتصادية والقانونية أن تامين حوض النيل هو تامين للامن القومى المصرى وفى نفس الوقت مسئولية مشتركة بين جميع دول النيل ونقترح الآتى:

١. تنمية التعاون على المستوى الثنائى أو الجماعى بين مصر وجميع دول حوض النيل فى كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية وتوليد الكهرباء والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية.

٢. أن تبدأ دول حوض النيل فى وضع الخطة الشاملة لإقامة المشروعات بما فيها السدود والإنشاءات التى تخدم خطة التنمية الشاملة لدول النيل بغية التوسع فى إقامة المشروعات والسيطرة على كمية المفقود من المياه ومحاولة ضم اثيوبيا وكينيا الى باقى دول حوض النيل «الاندوجو» بهدف تشجيع دول حوض النيل على الاهتمام بموضوع النيل من خلال تعاون اقليمى حقيقى شامل.

٣. توقيع معاهدة للتعاون المشترك بين دول حوض النيل والتى من شانها إزالة جميع النزاعات والصراعات فى منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، وتضمن عدم بناء اى مشروعات او سدود على روافد حوض النيل الا التى تخدم مصالح جميع الاطراف، وبعد الموافقة عليها من دول حوض النيل، كذا زيادة الوعى الجماهيرى بأهمية إستخدام المياه سلاح المستقبل والحفاظ عليها ولا يفوتنا فى هذا الصدد ان نشجب ونرفض تماما هذه التصريحات العنترية الترابية بالقدرة على تخفيض حصة مصر المائية المقررة لبعدها عن الحقيقة والصحة والصواب.. حيث أن هذه الحصة تحكمها المواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية.

رشاد ابراهيم محجوب
خبير فى الدراسات الاستراتيجية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية